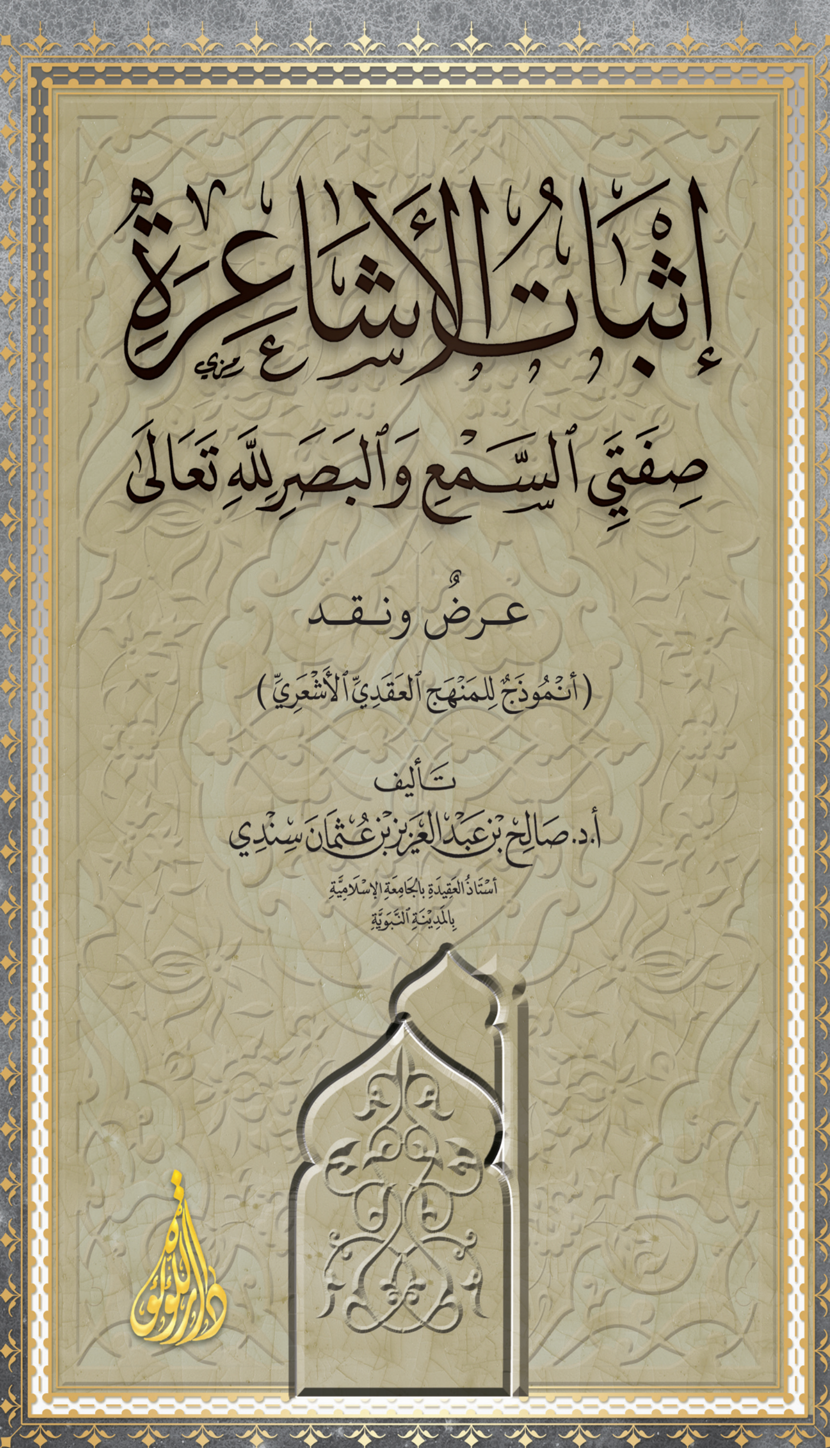


إثبات الأشاعرة
صفتي السمع والبصر لله تعالى
عرض ونقد
(أنموذج للمنهج العقدي الأشعري)
تأليف
أ.د. صالح بن عبد العزيز بن عثمان سندي
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية
بالمدينة النبوية
دار اللؤلؤة

إثبات الأشاعرة
صفتي السمع والبصر لله تعالى

إثبات الأشاعرة
صفتي السمع والبصر لله تعالى
عرض ونقد
(أنموذج للمنهج العقدي الأشعري)

تأليف

أ.د. صالح بن عبد العزيز بن عثمان سندي

أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، **أما بعد:**

فإن مما اشتهر بين كثير من الباحثين أن الأشاعرة يوافقون أهل السنة في إثبات بعض الصفات، ومنها السمع والبصر.

وقد كنت أثناء قراءتي في كتبهم ألحظ أن إثباتهم لهما ـ ولبعض صفات المعاني الأخرى ـ ليس موافقًا لمنهج السلف في جوانب متعددة.

ومن هنا عنَّ لي أن أكتب في هذا الموضوع؛ سعيًا للإجابة عن سؤالين:

- **ما معتقد الأشاعرة في صفتي السمع والبصر لله تعالى؟**
- **وهل هذا المعتقد موافق لمنهج السلف؟**

ولعل في الإجابة عنهما فائدة لطالب الحق؛ إذ بهذا البحث وأمثاله تتكشف حقيقة دعوى الأشاعرة: أنهم من أهل السنة؛ بل أنهم هم أهل السنة!

ولا بد من الإشارة ههنا إلى أني لم أخض غمار البحث في هذا الموضوع إلا بعد اطلاعي على جملة من الأبحاث المعاصرة التي تناولت عرض المذهب الأشعري ونقده عمومًا؛ فلم أجد فيها بغيتي.

أعني أنني لم أقف على بحث الموضوع وفق ما أريد، وما أصبو

إلى تحقيقه ـ سوى إشارات يسيرة ـ، لا سيما في بيان اختلافهم، وتنوع أخطائهم، واللوازم التي تلزمهم.

وإن كان سيبقى لها ولأصحابها فضيلة السبق، واستحقاق الثناء الجميل.

وقد جعلت **منهجي في البحث** قائمًا على الرجوع إلى أقوال أئمتهم، والأخذ من كتبهم مباشرة، مع توخي الإنصاف والموضوعية؛ رغبةً في الوصول إلى الحق والحكم بالعدل.

كما سلكت المسلك المتَّبع في الأبحاث العلمية؛ عزوًا وتخريجًا وتوثيقًا، مع لزوم الإيجاز قدر الإمكان.

هذا وقد جاءت **خطة البحث** ـ بعد التمهيد ـ على النحو الآتي:

المبحث الأول: معتقد الأشاعرة في صفتي السمع والبصر، واستدلالهم عليه.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معتقد الأشاعرة في صفتي السمع والبصر.

المطلب الثاني: متعلق صفتي السمع والبصر عند الأشاعرة.

المطلب الثالث: استدلال الأشاعرة على ثبوت صفتي السمع والبصر.

المبحث الثاني: نقد مذهب الأشاعرة في صفتي السمع والبصر.

وفيه ثلاثة مطالب:

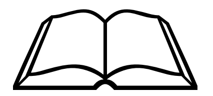
المطلب الأول: نقد معتقدهم في صفتي السمع والبصر.

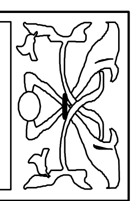
المطلب الثاني: مناقشة قدح بعضهم في الاستدلال العقلي على صفتي السمع والبصر.

المطلب الثالث: اللوازم التي تلزم الأشاعرة في إثباتهم السمع والبصر.

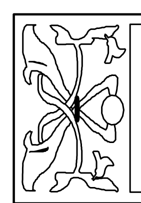
ثم ختمت **بخاتمة** تضمنت أهم نتائج البحث، فقائمة بالمصادر، وفهرس للموضوعات.

أسأل الله لي وللمسلمين التوفيق للحق، والبصيرة في الدين، والسلامة من الأهواء، والثبات على الصراط المستقيم.





تمهيد



يحسن أن يُقدم بين يدي الموضوع بمقدمات ممهِّدات له، تعين على حسن فهمه:

❍ **أولاً:** السمع والبصر ـ كما لا يخفى على كل عاقل ـ: صفتا كمال لا نقص.

والسمع صفة تُدرك بها الأصوات، والبصر صفة تُدرك بها الذوات.

واتصاف الله تعالى بهما معلوم ضرورةً بأدلة السمع والعقل والإجماع.

ومعتقد أهل السنة والجماعة: أنهما صفتان فعليتان لله تعالى؛ فهو يسمع الصوت عند حصوله، ويرى الشيء عند وجوده، وإن كان أصل الصفتين قديمًا؛ فلم يزل الله سميعًا بصيرًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد دل الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة ودلائل العقل على أنه سميع بصير، والسمع والبصر لا يتعلق بالمعدوم، فإذا خلق الأشياء رآها سبحانه، وإذا دعاه عباده سمع دعاءهم وسمع نجواهم»(١).

❍ **ثانيًا:** يثبت الأشاعرة لله تعالى صفات المعاني ـ ويسمونها

(١) الرد على المنطقيين (٤٦٥).

أيضًا: الصفات النفسية[١]، والصفات الأزلية[٢] ـ وضابطها: «كل صفة قائمة بموصوف، موجبة له حكمًا»[٣].

وهي صفاتٌ أزليةٌ سبع، مجمع عليها عندهم.

قال البغدادي: «أجمع أصحابنا على أن قدرة الله ﷻ وعلمه وحياته وإرادته وسمعه وبصره وكلامه صفات له أزلية ... وأجمعوا على أن هذه الصفات السبع أزلية، وسموها قديمة، وامتنع عبد الله بن سعيد والقلانسي من وصفها بالقدم، مع اتفاقهم على أنها كلها أزلية»[٤].

ولهم في إثباتها ـ بترتيب عقلي واحد ـ مسلك عقلي مشهور، سلكه عامتهم[٥]؛ خلاصته: أن وجود العالم على غاية من الحكمة والإتقان دليلٌ على أن موجِده قادر عالم مريد؛ لأنه لو لم يكن قادرًا لم يصح منه صدور شيء، ولو لم يكن عالمًا لم يكن ما صدر عنه على نظام الحكمة والإتقان، ولو لم يكن مريدًا لم يكن منه تخصيص بعض الجائزات بأحوال وأوقات.

وإذا ثبت كونه قادرًا مريدًا عالمًا وجب أن يكون حيًّا؛ إذ الحياة شرط هذه الصفات. ولزم من كونه حيًّا أن يكون سميعًا بصيرًا متكلمًا؛ لأنه لو لم يكن متصفًا بهذه الصفات كان متصفًا بأضدادها، والله يتعالى عن أن يتصف بالنقص[٦].

(١) انظر: غاية المرام (٧٥).
(٢) انظر: أصول الدين (٩٠).
(٣) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد (١٢٠).
(٤) أصول الدين (٩٠).
(٥) انظر: غاية المرام (٧٥). وإن كان قد عقب عليه الآمدي بأنه مسلك ضعيف جدًّا!
(٦) انظر: المصدر السابق. وقد نهج هذا المسلك بعض أئمة الأشاعرة في بعض هذه الصفات؛ كما فعل الرازي في الإشارة (١١٠ ـ ١١٩) في إثبات صفات: القدرة والعلم والإرادة والحياة، وله في إثبات الكلام والسمع والبصر مسلك آخر. وقريب من مسلك الجويني في الإرشاد (٧٧ ـ ٨٦). مع التنبيه على أن مسلك إثبات السمع والبصر الذي سُقته هنا ـ من غاية المرام ـ هو مسلك بعضهم، ولآخرين مسالك أخرى كما سيتبين في قادم الصفحات.

هذا تقرير إجمالي لهم بشأن الصفات السبع، ومنها السمع والبصر ـ محل البحث ههنا ـ، لكنهم عادوا عليهما بتقريرات تمنع أن يكونوا مثبتين لهما الإثبات اللائق به سبحانه، الموافق لما مضى عليه السلف الصالح، كما سيأتي تفصيله في ثنايا البحث.

ولو وضع منهجهم في بقية الصفات السبع ـ باستثناء الحياة ـ في ميزان البحث العلمي المجرد لكانت النتيجة نفسها أو قريبة منها.

❍ **ثالثًا:** ليس يخفى على البصير بمذهب الأشاعرة أن أساس البلاء الذي جرَّهم إلى الانحراف عن جادة الحق في أبواب كثيرة من أبواب المعتقد: منهجٌ عام، وقاعدةٌ مرذولة، استقر مذهبهم ـ بعد انقراض عصر أوائلهم[١] ـ عليها؛ ألا وهي: أن **الأدلة النقلية ظنية، والأدلة العقلية هي القطعية.**

ويترتب على هذا نتيجتان:

١ ـ أن العقل مقدَّم على النقل.

٢ ـ وأن الاستدلال على مسائل الاعتقاد إنما يكون بالعقل لا بالنقل[٢].

أي أن الأدلة النقلية ـ من الكتاب والسنة ـ مستغنى عنها في المطالب الإلهية!

ومن أقوالهم في تقعيد هذا الأصل: قول الرازي ـ الإمام المقدَّم في المذهب الأشعري بلا مدافعة ـ بعد أن ساق عشرة أمور زعم أن الأدلة النقلية مبنيَّة عليها؛ فتفيد ظنيتها: «وإذا ثبت هذا؛ ظهر أن الدلائل النقلية ظنية، وأن العقلية قطعية، والظن لا يعارض القطع»[٣].

---

(١) لاحظ ما حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية عن الأشعري وأئمة أصحابه في الدرء (٢/ ١٢ ـ ١٣).
(٢) وصفتا السمع والبصر لهما شأن خاص عند بعضهم كما سيتبين في أعطاف البحث.
(٣) معالم أصول الدين (٢٤). وقد قرر هذا في عدد من كتبه الأخرى.

وقال أيضًا بعد تقرير طويل لهذا الأساس المتداعي: «فخرج مما ذكرنا أن الأدلة النقلية لا يجوز التمسك بها في المسائل العلمية»[(١)]!

وقال الآمدي ـ أحد كبار أئمة الأشاعرة المحققين ـ: «وربما استروح بعض الأصحاب في إثبات السمع والبصر لله تعالى إلى ظواهر واردة في الكتاب والسنة ... وهي غير مفيدة لليقين، ولا خروج لها عن الظن والتخمين، والتمسك بما هذا شأنه في إثبات الصفات النفسية وما يُطلب فيه اليقين ممتنع»[(٢)]!

وإذا عُزل وحي رب العالمين عن إفادة الهداية واليقين؛ فما ثَم إلا الحيرة والضلال المبين، وكيف لا؟ وأحكم الحاكمين ـ سبحانه ـ يقول: ﴿وَإِنِ ٱهۡتَدَيۡتُ فَبِمَا يُوحِيٓ إِلَيَّ رَبِّيٓۚ﴾ [سَبَأ: ٥٠][(٣)].

ويجمل التذكير ههنا بأن الخلاف بين أهل السنة والجماعة ـ حقًّا؛ السلف الصالح وأتباعهم ـ والأشاعرة في منهج الاستدلال والتلقي أول وأهم قضية يتمايز بها الفريقان، ويتبع ذلك خلافٌ طويل ـ وعميق ـ يتناول أبوابا شتى من أبواب الاعتقاد؛ بدءا بباب الإيمان ومسائله، ومرورا بباب القدر، ووصولًا إلى باب الأسماء والصفات، وانتهاء بباب النبوات، ومسائلُ فيما بين ذلك كثيرة![(٤)]

❍ **رابعًا:** سبب تخصيص صفتي السمع والبصر ـ عند الأشاعرة ـ

---

(١) نهاية العقول (١/ ١٣) ـ مخطوط ـ. ونقله شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٥/ ٣٣٥) ـ وعنه نقلت ـ. وقد قابل المحقق د. رشاد سالم بين النسخة الخطية وما نقله المؤلف.

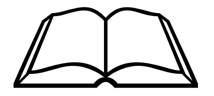
(٢) أبكار الأفكار (١/ ٤١٠).

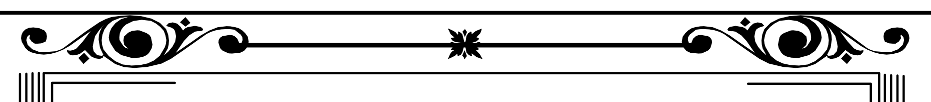
(٣) المقام مقام تنبيه وإشارة، لا عرض ومناقشة. ولعل أحسن كتاب عرض هذا المسلك الخاطئ ـ في التعامل مع الأدلة النقلية والعقلية ـ ونقضه: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية؛ فما أحسن سبكه، وما أنصع حجته، وما أقوى محاججته.

(٤) فخطأٌ ـ وأي خطأ ـ أن يُظن أن الخلاف بين الفريقين لا يعدو أن يكون في مسائل محدودة في باب الصفات!

بالبحث في هذه الأوراق دون غيرهما من صفات المعاني: أن البحث فيهما له شأن؛ إذ به يتجلى للبصير المنصِف بصورة أوضح: حجم تناقضهم، ومقدار اضطرابهم، ومدى اختلافهم.

واللوازم التي تدل على ضعف مذهبهم في باب الصفات بيِّنة في البحث المتناول لهما أكثر من غيره؛ فلذا آثرت تخصصيهما بالدراسة، والتوفيق بيد الله.





المبحث الأول:

معتقد الأشاعرة في صفتي السمع والبصر، واستدلالهم عليه

المطلب الأول: معتقد الأشاعرة في صفتي السمع والبصر

يعتقد الأشاعرة أن الله تعالى متصف بصفتي السمع والبصر.

والمتقرِّر عندهم أن هذا مما عُلم من الدين بالضرورة[١].

فيثبتون أنه سبحانه سميع بسمع، بصير ببصر، وأن سمعه وبصره صفتان أزليتان قائمتان بذاته[٢].

والمشهور من مذهبهم: أنهما صفتان زائدتان على كونه عالمًا[٣]، وأنه يحصل بهما انكشاف أقوى من العلم[٤].

---

(١) انظر: المواقف وشرحه (٨/ ٩٩)، وشرح المقاصد (٤/ ١٣٨).

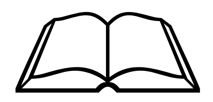
(٢) انظر: أصول الدين (٩٦ ـ ٩٧)، وتحفة المريد (٨٥).

(٣) انظر: نهاية الإقدام (٣٤١)، والمطالب العالية (٣/ ١٨٧) ـ وأفاض (١٨٧ ـ ١٩١) في التفريق بين العلم والسمع والبصر ـ، والإشارة إلى مذهب أهل الحق (١٢٢)، وتحفة المريد (٩٨ ـ ٩٩).

(٤) انظر: المطالب العالية (٣/ ١٩١).

وذهبت طائفة منهم إلى صرف معنى السمع والبصر إلى العلم؛ فمعنى كونه سميعًا بصيرًا: أي عالمًا، أو: هو عالم بالمسموع والمبصَر.

ونُسب هذا القول إلى أبي الحسن الأشعري وجماعة من الأشاعرة، واختاره المكلاتي[(١)]، وأجازه التفتازاني؛ حيث قال: «المشهور من مذهب الأشاعرة أن كلا من السمع والبصر صفةٌ مغايرة للعلم، إلا أن ذلك ليس بلازم على قاعدة الشيخ أبي الحسن في الإحساس؛ من أنه علمٌ بالمحسوس ـ على ما سبق ذكره ـ؛ لجواز أن يكون مرجعهما إلى صفة العلم، ويكون السمع علمًا بالمسموعات، والبصر علمًا بالمبصرات»[(٢)].



(١) انظر: لباب العقول (٢١٣)، وحاشية السيالكوتي على شرح المواقف (٨/ ٩٩).

(٢) شرح المقاصد (٤/ ١٤٠ ـ ١٤١).

المطلب الثاني:
متعلق صفتي السمع والبصر عند الأشاعرة

اختلف الأشاعرة في متعلق صفتي السمع والبصر إلى قولين:

الأول: أن متعلقهما: كل موجود، ولا يتعلقان بالمعدوم والمحال؛ فكل موجود يجوز كونه مسموعًا ومرئيًّا؛ وعليه فهو سبحانه يسمع الأصوات، وكذا يسمع الذوات والسواد والبياض ونحو ذلك، كما أنه يبصر الذوات وغيرها كالأصوات.

وهذا القول منسوب إلى أبي الحسن الأشعري[١].

الثاني: أن متعلق السمع: الأصوات، ومتعلق البصر: الذوات والألوان، أو ما هو قائم بنفسه.

وهذا مذهب القلانسي، وصححه عبد القاهر البغدادي[٢][٣].

وبعض الأشاعرة يجعلون العبارة مطلقة؛ فيقولون: يسمع المسموعات، ويبصر المبصرات[٤].

---

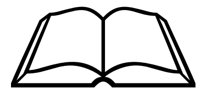
(١) انظر: أصول الدين (٩٧)، وحاشية الشرقاوي مع شرح الهدهدي (٢٥٧ ـ ٢٦٠)، وهداية المريد (٩٤)، وتحفة المريد (٨٥، ٩٧ ـ ٩٨).

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) نقل عليش في هداية المريد (٩٤) اتفاق الأشاعرة ـ وسماهم أهل السنة ـ على تعلق البصر بكل موجود، وإنما الخلاف في السمع. وفي حاشية الشرقاوي (٢٦١) احتمال وقوع الخلاف في البصر أيضًا؛ وهذا هو الصحيح؛ إذ مذهب القلانسي والبغدادي المنقول آنفًا دليلٌ على وقوع الخلاف فيه أيضًا.

(٤) انظر على سبيل المثال: الإنصاف (٣٧)، والعقيدة النظامية (٣١).

وهذا محتمل لاندراجه في القولين السابقين؛ فيحتمل إرادة المسموعات والمبصرات في القول الأول ـ وهي الموجودات ـ، ويحتمل المسموعات في القول الثاني وهي الأصوات، والمبصرات فيه وهي الذوات والألوان[1].



(١) انظر: تحفة المريد (٩٨).

المطلب الثالث:
استدلال الأشاعرة على ثبوت صفتي السمع والبصر

اختلف الأشاعرة في مسلك إثبات صفتي السمع والبصر لله تعالى.

فمنهم من سلك مسلك الاستدلال عليهما بالنقل، ومنهم من سلك مسلك الاستدلال بالعقل، ومنهم من جمع بينهما، وتوضيح هذا فيما يأتي:

أولاً: **الاستدلال بالأدلة النقلية:**

استدل طائفة من الأشاعرة على هاتين الصفتين بالآيات والأحاديث الدالة على ثبوت السمع والبصر لله تعالى؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشّورىٰ: ١١] ونحوه.

ورأى هؤلاء أن النقل هو الدليل المعتمد في هذا الباب، وربما ضعفوا الاستدلال بالعقل.

من أولئك: الرازي ـ في الإشارة ـ[1]، والإيجي والجرجاني[2]، والسنوسي[3]، والبيجوري[4].

---

(١) (١٢٢).

(٢) انظر: المواقف مع شرحه (٨/ ٩٩).

(٣) انظر: عقيدته مع شرحها (٩٩).

(٤) انظر: تحفة المريد (٩٩).

بل ذهب الإيجي والجرجاني إلى أنه لكثرة ورود أدلة اتصاف الله تعالى بالسمع والبصر فلا حاجة إلى الاستدلال عليهما؛ إذ أضحى ثبوتهما من المعلوم من الدين بالضرورة[١].

وقد انتقد الآمدي هذا المسلك؛ لأن النقل ـ في زعمه ـ يفيد الظن؛ فلا يُستدل به فيما يطلب فيه اليقين.

وقد أتى في هذا بكلام مستبشع؛ وصف فيه دلالة الأدلة السمعية بالظن والتخمين[٢]، وسيأتي التعليق عليه في المبحث الثاني بعون الله.

❁ ثانيًا: الاستدلال بالأدلة العقلية:

استدل طائفة من الأشاعرة على هاتين الصفتين بالدليل العقلي.

وأشهر ما استدلوا به دليلان:

الأول: ما يمكن أن يسمى: **دليل الضدية أو التقابل.**

يقول الشهرستاني في تقرير هذا الدليل: «الحي إذا قبل معنى وله ضد ولا واسطة بين الضدين: لم يخل عنه أو عن ضده؛ فلو لم يتصف بكونه سميعًا بصيرًا لاتصف بضدهما، وذلك آفة ونقص»[٣].

ويقول الباقلاني: «لو لم يوصف بالسمع والبصر لوجب أن يوصف بضد ذلك من الصمم والعمى؛ والله يتعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا»[٤].

---

(١) انظر: المواقف مع شرحه (٨/ ٩٩).
(٢) انظر: أبكار الأفكار (١/ ٤١٠)، وغاية المرام (١٤٧).
(٣) نهاية الإقدام (٣٤١ ـ ٣٤٢).
(٤) الإنصاف (٣٧).

والمصحح عندهم لقبول اتصافه سبحانه بالسمع والبصر: الحياة، وهذا ما عُرف بطريق السبر؛ فالباري سبحانه حي؛ فلزم القضاء بكونه سميعًا بصيرًا.

ولو لم يتصف بهما لاتَّصف بضدهما؛ لاستحالة عرو الجوهر عن المتضادات[١].

وقد سلك هذا المسلك في الاستدلال: جمع من أئمة الأشاعرة؛ كأبي الحسن الأشعري[٢]، والباقلاني[٣]، والجويني[٤]، والشهرستاني[٥].

غير أن هذا الدليل كان محل نقد من بعض نظّارهم؛ كالرازي[٦]، والآمدي[٧]، والإيجي والجرجاني[٨]، وغيرهم[٩].

وما ذُكر في نقد هذا الدليل غير وجيه؛ فهو دليل صحيح لا محذور فيه، وسيأتي بعون الله بيان هذا في المبحث الثاني.

الثاني: دليل الكمال.

وتقريره ـ كما قال الرازي ـ: «أن هذين النوعين من الإدراك [السمع والبصر] من صفات الكمال، ويجب وصف الله تعالى بكل

(١) انظر: نهاية الإقدام (٣٤٢).
(٢) انظر: اللمع (١٩).
(٣) انظر: الإنصاف (٣٧).
(٤) انظر: الإرشاد (١٣٠).
(٥) انظر: نهاية الإقدام (٣٤١ ـ ٣٤٢).
(٦) انظر: الأربعين (١٦٤)، والمحصل (١٧١)، والمطالب العالية (٣/ ١٩٣).
(٧) انظر: أبكار الأفكار (١/ ٤٢٠)، وغاية المرام (١٤٥).
(٨) انظر: المواقف مع شرحه (٨/ ٩٩ ـ ١٠٠).
(٩) انظر: شرح العقيدة السنوسية (٩٩)، ولباب العقول (٢١٥ ـ ٢١٦).

الكمالات؛ فيجب علينا إثبات هذه الصفات»[١].

ويقول الغزالي: «معلومٌ أن الخالق أكمل من المخلوق، ومعلوم أن البصير أكمل ممن لا يبصر، والسميع أكمل ممن لا يسمع؛ فيستحيل أن يثبت وصف الكمال للمخلوق ولا يثبت للخالق»[٢].

وقد استدل بهذا الدليل ـ سوى الغزالي والرازي ـ: الجويني[٣]، والآمدي[٤].

والعجيب أن الرازي ـ الذي انتصر لهذا الدليل في عدد من كتبه[٥] ـ؛ عاد وضعّفه في المحصَّل[٦] بقوله: «وهذا ضعيف؛ لأن لقائل أن يقول: الماشي أكمل ممن لا يمشي، والحسن الوجه أكمل من القبيح، والواحد منا موصوف به؛ فلو لم يكن الله تعالى موصوفًا به لزم أن يكون الواحد منا أكمل من الله تعالى».

وسيأتي التعليق على نقده هذا في المبحث الثاني بمشيئة الله.

❁ ثالثًا: الجمع بين الأدلة النقلية والعقلية.

فقد استدل فريق منهم ـ كالباقلاني[٧] والشيرازي[٨] ـ بالأدلة النقلية، وبدليل التقابل السابق.

---

(١) معالم أصول الدين (٥٥).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد (٥٢).

(٣) انظر: العقيدة النظامية (٣١).

(٤) انظر: أبكار الأفكار (١/٢٧٦ ـ ٢٧٧، ٤١١). وانظر أيضا: شرح المقاصد (٤/١٣٨).

(٥) انظر: الأربعين (١٦٤)، والمطالب العالية (٣/١٩١ ـ ١٩٢)، ومعالم أصول الدين (٥٥).

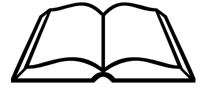
(٦) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (١٧٢).

(٧) انظر: الإنصاف (٣٧).

(٨) انظر: الإشارة (١٣٠).

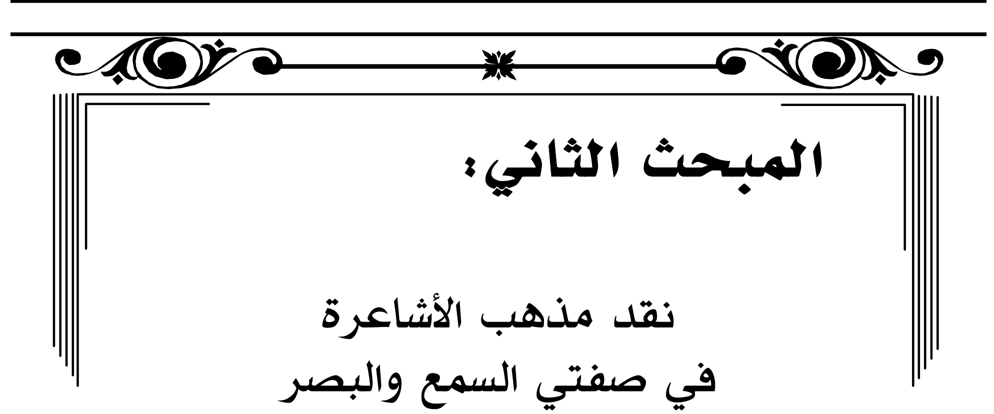
واستدل فريق آخر ـ كالغزالي[١] والرازي[٢] ـ بالأدلة النقلية، وبدليل الكمال السابق.

ولا شك أن الجمع بين النقل والعقل أكمل المسالك وأحسنها وأبلغها في الاستدلال.



(١) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد (٥٢).

(٢) انظر: معالم أصول الدين (٥٥)، والأربعين (١٦٤).



المبحث الثاني:

نقد مذهب الأشاعرة في صفتي السمع والبصر

المطلب الأول: نقد معتقدهم في صفتي السمع والبصر

المسألة الأولى

تأويل بعضهم السمع والبصر بالعلم

ذهبت طائفة من الأشاعرة ـ كما سبق ـ إلى تفسير السمع والبصر بالعلم؛ فمعنى كونه سميعًا بصيرًا عندهم: كونه عالمًا، أو: كونه عالمًا بالمسموع والمبصَر.

وهو مذهب طائفة من الأشاعرة؛ فنسب إلى أبي الحسن الأِشعري، واختاره المكلاتي[(١)]، وأجازه الإيجي والجرجاني[(٢)].

وهذا تأويل مذموم، بيِّن البطلان؛ فالفرق بين السمع والبصر

---

(١) انظر: لباب العقول (٢١٣)، وحاشية السيالكوتي على شرح المواقف (٨/ ٩٩).

(٢) شرح المقاصد (٤/ ١٤٠ ـ ١٤١).

وبين العلم معلوم بالبداهة، وكل عاقل يفرق بين علمه بالشيء قبل مشاهدته وبعدها، وبين رؤيته له، والأمر في السمع كذلك.

وكل عاقل يدرك أن الأصم يعلم أن الناس تتكلم؛ لكنه لا يسمعهم.

ويدرك أن الأعمى يعلم بوجود الأشياء؛ لكنه لا يراها.

وهذا الفرق ثابت في الشرع كما هو ثابت في العقل؛ فقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البَقَرَة: ١٣٧]؛ ففرّق بين العلم والسمع، والعليم والسميع.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النِّسَاء: ٥٨]. قال: (رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنه، والتي تليها على عينه. قال أبو هريرة: رأيت رسول الله ﷺ يقرؤها ويضع إصبعيه)(١).

قال أبو يعلى: «فأشار إلى الأذن والعين تحقيقًا للسمع والبصر؛ لأجل أنهما محل للسمع والبصر، وقد يُسمى محل الشيء باسمه لما بينهما من المجاورة والقرب، ولأن هذا الخبر أفاد أن وصفه عز وجل بأنه سميع بصير لا على معنى وصفه بأنه عليم ـ كما ذهب إليه بعض أهل النظر، ولم يثبتوا لله عز وجل في وصفنا له بأنه سميع معنى خاصًّا وفائدة زائدة على وصفنا له بأنه عليم ـ فأفاد بذلك تحقيق معنى السمع والبصر، وأنه معنى زائد على العلم؛ إذ لو كان معنى ذلك العلم لكان يشير إلى القلب الذي هو محل العلم لينبه بذلك على معناه، فلما أشار

---

(١) أخرجه أبو داود (٤/ ٢٣٣). وقال عقيبه: «وهذا رد على الجهمية». وقال فيه ابن حجر: «بسند قوي على شرط مسلم» فتح الباري (١٣/ ٣٧٣).

إلى العين والأذن ـ وهما محلان للسمع والبصر ـ حقّق الفرق بين السمع والبصر وبين العلم»[١].

وإذا كان هؤلاء يفرّون من إثبات السمع والبصر لله تعالى خوفًا من التشبيه؛ فإنهم لم يصنعوا شيئًا؛ بل وقعوا في شر مما فروا منه؛ إذ إنهم فروا من تشبيهه بالمخلوق الذي يسمع ويبصر؛ فشبهوه بالأصم الذي يعلم ولا يسمع، والأعمى الذي يعلم ولا يبصر!



(١) إبطال التأويلات (٣٨٤). والكلام بنحوه في: الأسماء والصفات للبيهقي (١٨٠).

❁ المسألة الثانية ❁

عدم التفريق بين السمع والبصر وبين العلم بفارق واضح

ذهب أكثر الأشاعرة إلى التفريق بين صفتي السمع والبصر وصفة العلم، وأنهما صفتان زائدتان على كونه عالمًا[(١)].

والواقع أن من فصّل في هذه القضية وصف السمع والبصر بخصائص العلم؛ فهذه الصفات الثلاث صفاتٌ ذاتية أزلية يحصل بها انكشاف الأشياء، وغاية ما هنالك أنه يحصل بالسمع والبصر «انكشاف أقوى من العلم»[(٢)].

إذن لا يعدو الأمر أن يكون إلا انكشافًا أقوى من انكشاف، وإدراكًا أقوى من إدراك[(٣)]؛ فأين الفرق الجوهري لو كانت صفات مختلفة في الحقيقة؟!

فما ذكروه قد يرد في الصفة الواحدة لاختلاف المتعلق أو نحو ذلك؛ فيكون جانب منها أقوى من جانب؛ كالعلم مثلًا؛ فالعلم الضروري أقوى من العلم المستفاد بعد استدلال؛ وهكذا.

فآل الأمر عند التحقيق إلى القول السابق؛ بإرجاع السمع والبصر إلى معنى العلم، لكن بمواربة وعلى استحياء.



---

(١) انظر: نهاية الإقدام (٣٤١)، والمطالب العالية (٣/ ١٨٧) ـ واستفاض في (١٨٧ ـ ١٩١) في التفريق بين العلم وبين السمع والبصر ـ، والإشارة إلى مذهب أهل الحق (١٢٢)، وتحفة المريد (٩٨ ـ ٩٩).

(٢) المطالب العالية (٣/ ١٩١).

(٣) انظر: عقائد الأشاعرة (١٣٦ ـ ١٣٧).

المسألة الثالثة

جعلهم السمع والبصر صفتين ذاتيتين

يقرر الأشاعرة أن السمع والبصر صفتان ذاتيتان أزليتان.

يقول عبد القاهر البغدادي: «قال أصحابنا ـ أهل الحق ـ إن سمعه صفة واحدة أزلية، وهو يسمع بها جميع المسموعات من الأصوات والكلام»[١].

ويقول: «قال أصحابنا: إن الله راءٍ برؤية أزلية يرى بها جميع المرئيات، ولم يزل رائيًا لنفسه»[٢].

وقد عدلوا عن إثباتهما صفتين اختياريتين له ﷻ فرارًا من التشبيه؛ فلم يقولوا إنه يسمع الصوت عند صدوره، ويرى المبصَر عند وجوده؛ لأن هذا ـ في زعمهم ـ يقتضي أن يكون محلًّا للحوادث؛ فيكون حادثًا.

ووجه ذلك: «أنه لو كان موصوفًا بهذا الإدراك لكانت هذه الصفة متغيرة؛ لأنه يكون رائيًا للشيء حال وجوده، وما كان رائيًا له قبل وجوده، وكذلك يكون سامعًا للصوت حال حصوله، ولا يكون سامعًا له قبل حصوله؛ فيلزم وقوع التغير في صفة الله؛ وهو محال»[٣].

يقول الغزالي: «وسمعه منزَّهٌ عن أن يتطرق إليه الحدثان، ومهما

---

(١) أصول الدين (٩٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المطالب العالية (٣/ ١٩٢). وانظر: الاقتصاد (١٥٠)، والأربعين (١٠٦)، وشرح المقاصد (٤/ ١٤٠).

نزهت السمع عن تغيير يعتريه عند حدوث المسموعات، وقدسته عن أن يسمع بأذن أو آلة وأداة؛ علمت أن السمع في حقه عبارة عن صفة يكشف بها كمال صفات المسموعات.

ومن لم يدقق نظرًا فيه وقع بالضرورة في محض التشبيه؛ فخذ منه حذرك، ودقق فيه نظرك»[١].

لكنهم لما قرروا هذا التقرير اصطدموا بإشكال كبير؛ مفاده: أنه يلزم على قولهم أحد لازمين محالين:

الأول: أن تكون المسموعات والمبصرات قديمة؛ لأنه تعلق بها سمع وبصر قديمان، وهذا معلوم البطلان بداهة.

الثاني: أن يكون السمع والبصر قد تعلق بمعدوم؛ فيكون سبحانه قد سمع المعدوم وأبصر المعدوم؛ وهذا محال وخروج عن المعقول[٢].

وقد اضطرب الأشاعرة في الانفصال عن هذا الإشكال، وحاولوا الإجابة عنه بأجوبة، أبرزها اثنان:

الأول: أن الله تعالى كان مستعدًّا في الأزل للسمع؛ لكنه لم يسمع بالفعل إلا بعد الخلق[٣].

قال الرازي: «إن السمع والبصر صفتان مستعدتان لإدراك المسموعات والمبصرات عند وجودها، فالتغير يقع في المسموع والمبصر لا في السمع والبصر»[٤].

---

(١) المقصد الأسنى (٦٥).

(٢) انظر: الاقتصاد (٥٢)، والأربعين (١٠٦)، وغاية المرام (١٤٧)، وشرح المقاصد (٤/ ١٤٠)، وشرح المواقف (٨/ ١٠٢).

(٣) انظر: شرح المواقف (٨/ ١٠٣).

(٤) الأربعين (١٠٦).

وهذا بعينه مذهب بعض المعتزلة الذي شنع الأشاعرة عليهم بسببه[(١)].

ومفاد هذا القول أنه تعالى كان معطلًا عن كماله ـ وهو كونه سميعًا بصيرًا ـ دهورًا لا أول لها، ثم بدأ ـ في وقت ما ـ يسمع ويبصر!

والحق أنه تعالى لم يكن معطلًا عن الخلق؛ بل لم يزل خالقًا؛ فكل مخلوق قد خلق الله قبله مخلوقًا، وهكذا؛ وعليه فلم يزل سميعًا بصيرًا.

وأساس الإشكال عندهم راجع إلى سبب من أهم أسباب انحرافهم في باب الصفات؛ ألا وهو أنهم يجعلون ما يكون بمشيئة الله حادثًا، والله لا تقوم به الحوادث، ويرون إثبات الصفات الاختيارية من باب حلول الحوادث[(٢)].

وهم في هذا كله قد حاكموا نصوص الصفات إلى اصطلاحات ابتدعوها ولوازم اخترعوها، لا يلزم صفات الباري ﷻ منها شيء.

ثم إنه لم يزل الإشكال قائمًا؛ فحينما سمع سبحانه الأصوات بالفعل لم تكن هذه الحال هي ما سبقها ـ أي الحال التي كان فيها مستعدا للسماع ـ بضرورة العقل؛ فعلى قولهم: كان محلًّا للحوادث! تعالى الله عن كل نقص وعيب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «المقصود هنا أنه إذا كان يسمع ويبصر الأقوال والأعمال بعد أن وجدت؛ فإما أن يقال: إنه تجدد شيء، وإما أن يقال: لم يتجدد شيء.

---

(١) انظر: حاشية السيالكوتي على شرح المواقف (٨/ ١٠٣).

(٢) انظر: رسالة في الصفات الاختيارية ـ ضمن جامع الرسائل (٢/ ٧).

فإن كان لم يتجدد، وكان لا يسمعها ولا يبصرها؛ فهو بعد أن خلقها لا يسمعها ولا يبصرها.

وإن تجدد شيء: فإما أن يكون وجودًا أو عدمًا؛ فإن كان عدمًا فلم يتجدد شيء، وإن كان وجودًا: فإما أن يكون قائمًا بذات الله أو قائمًا بذات غيره، والثاني يستلزم أن يكون ذلك الغير هو الذي يسمع ويرى؛ فيتعين أن ذلك السمع والرؤية الموجودين قائم بذات الله، وهذا لا حيلة فيه»[1].

ولا يفوت التنبيه على أن جوابهم الضعيف السابق اضطر الرازي أن يذعن بهشاشة الموقف الأشعري في هذه الصفة، وأن ينقض غزله ويبطل حجته؛ فقد قال بعد أن قرر الجواب آنف الذكر: «ولقائل أن يقول: أليس أن كون السمع والبصر مدركين للمسموع والمبصر موقوف على حضور المبصر والمسموع؟ وهذا الإدراك الذي هو موقوف على حضور المسموع مغاير لتلك الصفة التي هي غير موقوفة على حضور المسموع والمبصر؟ فيلزمكم أن يكون كون الله تعالى مدركًا للمسموعات والمبصرات: **صفة متجددة**»[2]، ثم سكت!

وفي هذا نقضٌ لمذهبهم: «السمع والبصر صفتان ذاتيتان»، بل ولقاعدتهم: «نفي حلول الحوادث».

والحق الذي لا مرية فيه أن السمع والبصر صفتان فعليتان لله تعالى؛ فهو يسمع الصوت عند حصوله، ويرى الشيء عند وجوده، وإن كان أصل الصفتين قديمًا؛ فلم يزل الله سميعًا بصيرًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد دل الكتاب والسنة واتفاق

---

(١) رسالة في الصفات الاختيارية ـ ضمن جامع الرسائل (٢/ ١٧ ـ ١٨).

(٢) الأربعين (١٦٦ ـ ١٦٧).

سلف الأمة ودلائل العقل على أنه سميع بصير، والسمع والبصر لا يتعلق بالمعدوم، فإذا خلق الأشياء رآها سبحانه، وإذا دعاه عباده سمع دعاءهم وسمع نجواهم»[(١)].

ومن الأدلة على هذا: قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ [التوبة: ١٠٥] فالفعل المضارع المسبوق بالسين دليل على أنه سبحانه يرى عملهم بعد نزول الآية[(٢)].

ومنها قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾﴾ [يونس: ١٤] فإن «لام «كي» [في قوله: لننظر] تقتضي أن ما بعدها متأخر عن المعلول؛ فنظره كيف يعملون هو بعد أن جعلهم خلائف»[(٣)].

ومنها قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] فأخبر سبحانه أنه إنما سمع قولها حين كانت تشتكي وتجادل لا قبل ذلك[(٤)].

الجواب الثاني: قياس السمع والبصر على العلم في تعلق العلم القديم بالمحدثات.

أي: كما صح تعلق علم الله بالمحدثات قبل وجودها؛ فكذا تعلق سمعه وبصره بالمحدثات قبل وجودها[(٥)].

قال الآمدي: «تعلق السمع والبصر بمتعلقاتهما الحادثة لا يتقاصر عن تعلق العلم بمتعلقاته الحادثة»[(٦)].

---

(١) الرد على المنطقيين (٤٦٥).
(٢) انظر: رسالة في الصفات الاختيارية ـ ضمن جامع الرسائل (٢/ ١٥).
(٣) المصدر السابق (٢/ ١٦).
(٤) انظر: المصدر السابق.
(٥) انظر: الاقتصاد (٥٢)، وشرح المقاصد (٤/ ١٤٠).
(٦) غاية المرام (١٥١).

ويلزم على هذا أن الله تعالى سمع وأبصر قبل حدوث الأشياء؛ فلما حدثت لم يتجدد شيء! وهذا ما ينكره كل عاقل.

وهذا التوجيه يؤكد ما ذكرته سابقًا من أن إثبات السمع والصبر عند القوم يقرب من أن يكون إثباتًا صوريًّا؛ فكلامهم عند التحقيق يدور على جعل السمع والبصر من جنس العلم، أو أنهما علمان خاصّان.

ولقد كان الذين قرروا منهم أن السمع والبصر في معنى العلم صرحاء؛ أبدوا حقيقة المذهب دون مواربة أو تطويل.



❁ المسألة الرابعة ❁

قول بعضهم بتعلق السمع والبصر بكل موجود

ذهبت طائفة من الأشاعرة ـ كما تقدم ـ إلى أن متعلق السمع والبصر كل موجود؛ وعليه فالله سبحانه يسمع السواد والبياض، ويبصر الأصوات[(١)]!

وعلى هذا تعقبان:

الأول: أن القول بأن السمع يتعلق بكل موجود حتى الألوان، وأن البصر يتعلق بكل موجود حتى الأصوات ـ قولٌ معلوم الفساد بالضرورة، بل هو خروج عن العقل والطبع؛ فإن السمع ـ عند كل العقلاء ـ غير البصر، ومحسوس هذا غير محسوس هذا[(٢)]، ولا أظن أن أحدًا يمتري في هذا.

والله تعالى إنما خاطبنا في كتابه بما نفهم؛ فإذا كان ذلك كذلك؛ فإنه من المعلوم بضرورة العقل والشرع واللغة أن السمع غير البصر، وأن متعلق هذا غير متعلق هذا.

وإذا قُدر أن الله تعالى خاطبنا بما لا نعقل؛ فمن أين علم هؤلاء أن متعلق السمع والبصر كل موجود؟!

وعلى كلٍّ؛ فيكفي في سقوط هذا القول أنه ادعاء لم يقم عليه دليل البتة.

---

(١) انظر: أصول الدين (٩٧)، وحاشية الشرقاوي مع شرح الهدهدي (٢٥٧ ـ ٢٦٠)، وهداية المريد (٩٤)، وتحفة المريد (٨٥، ٩٧ ـ ٩٨).

(٢) انظر: درء التعارض (٦/ ٢٣٢).

الثاني: إذا كان الله تعالى يدرك الأصوات بسمعه وبصره، ويدرك الألوان بسمعه وبصره ـ كما يقولون ـ؛ فأي فرق بين الإدراكين حينئذ؟!

وهذا ما لا يُنتظر جوابهم عنه.

وأختم بالتنبيه على أن من الأشاعرة من أتى في هذا المقام بشيء آخر ينكره كل عاقل؛ وهو أنه تعالى يسمع بسمعه: سمعَه وبصرَه! ويبصر ببصره: بصرَه وسمعَه!

قال الدسوقي: «فينكشف له تعالى بسمعه ذاته وصفاته، حتى سمعه وبصره، ويبصر ببصره ـ أي وينكشف له ببصره ـ ذاته وصفاته، حتى سمعه وبصره»[(١)].

وغني عن البيان أن القول بأن السمع يسمع السمع، ويسمع البصر، وأن البصر يبصر البصر ويبصر السمع! ـ فيه من الخروج عن المعقول ولزوم التسلسل ما لا يُحتاج معه إلى تعليق، إلا التذكير بمدى اضطراب الأشاعرة في هذا الباب.



---

(١) غاية المرام (١٥١).

❁ المسألة الخامسة ❁

نفي ما لم يرد نفيه

من أخطاء الأشاعرة التي تدل على أن إثباتهم صفتي السمع والبصر مخالف لمنهج السلف: أنهم إذا انتهوا إلى الكلام عن إثبات هاتين الصفتين عقّبوا بنفي ما لم يرد دليل على نفيه؛ فيقررون أنه تعالى يسمع ويبصر؛ لكن بلا صماخ ولا أذن، ولا حدقة ولا أجفان، وأنه يتنزه عن الحاسة والآلة والأداة والجارحة، والمماسة والملاقاة والمقابلة .. إلى آخر ما يذكرون[1].

ولا شك أن هذا منهج مبتدع؛ فلم يكن السلف الصالح إذا أثبتوا لله تعالى هاتين الصفتين أتبعوا ذلك بهذه المنفيات، لعدم ورود هذا في النصوص.

وقاعدة أهل السنة عند مناظرة المبتدعة في الألفاظ المجملة المحتملة للحق والباطل: الاستفصال عن المعنى الذي تضمنته؛ فما ظهر منه معنى باطل رُدّ هذا المعنى، وما ظهر منه معنى حق قُبل بلفظه الشرعي[2]، ثم السكوت عما وراء ذلك.

فهذا الباب باب توقيفي؛ وإذا كنا لم نرَ الله، ولم نر له مثيلًا ـ تعالى الله عن ذلك ـ، فتعين الوقوف عند حدود ما ورد والسكوت عما وراءه، وما ورد ليس فيه شيء من هذه المنفيَّات.

---

(١) انظر: العقيدة النظامية (٣١)، والاقتصاد (٥٣)، والمقصد الأسنى (٦٥)، وأصول الدين (٩٦)، وحاشية الشرقاوي (٢٥٧).

(٢) انظر: طريق الهجرتين (٤٣٠).

وأصحاب النبي ﷺ كانوا أعرف بالله وأشد له تعظيمًا وخشية، وكانوا يقرؤون الآيات التي تضمنت إثبات السمع والبصر؛ ولم يثبت عن أحد منهم قط أن فاه بما فاهوا به من هذا النفي المحدث؛ ولو كان خيرًا لسبقوا إليه.

فهذا هو المسلك الرشيد الذي مضى عليه السلف الصالح وأتباعهم: لا يُثبت في باب الصفات إلا بدليل، ولا ينفى إلا بدليل؛ ولا يُتكلم بلا حجة، ولا يقال على الله بلا علم.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يوصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ ... ولا يبلغ الواصفون صفته، وصفاته منه، ولا نتعدَّى القرآن والحديث؛ فنقول كما قال ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدَّى ذلك»(١).

وقال ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن صفات الله تعالى لا تثبت ولا تنفى إلا بالتوقيف»(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله نفيًا وإثباتًا، فيُثبَت لله ما أثبته لنفسه، ويُنفى عنه ما نفاه عن نفسه»(٣).

بقي أن في نفيهم الصِّماخ عن السمع وقفة؛ فهذا يُحتاج فيه إلى تفصيل؛ فالصِّماخ يراد به خرق الأذن، ويراد به الأذن نفسها(٤)؛

---

(١) نقله ابن قدامة في ذم التأويل (٢٠).

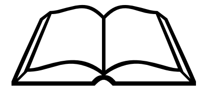
(٢) المصدر السابق (٤١).

(٣) التدمرية (٦ ـ ٧).

(٤) انظر: القاموس المحيط (١/ ٢٦٤).

فالمعنى الأول يقرُّ أهل السنة بنفيه عن الله تعالى؛ لأن هذا يستلزم التجويف؛ والله سبحانه صمدٌ منزهٌ عن ذلك[١].

أما المعنى الثاني فلا يخوض فيه أهل السنة بإثبات ولا نفي؛ لعدم الدليل، والله تعالى أعلم.



(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٣٥٣).

المطلب الثاني:
مناقشة قدح بعضهم في الاستدلال العقلي على صفتي السمع والبصر

المسألة الأولى

مناقشة قدح بعضهم في الاستدلال بدليل التقابل

تقدم بيان أن بعض الأشاعرة استدلوا على إثبات صفتي السمع والبصر لله تعالى بدليل التقابل؛ فقابلهم آخرون قدحوا فيه؛ كالرازي[(١)]، والآمدي[(٢)]، والإيجي والجرجاني[(٣)]، وغيرهم[(٤)].

وذكروا في سبب القدح حُججًا، أهمها وعمدتها اثنتان:

الأولى: أن حاصل هذا الدليل آيلٌ إلى قياس حياته تعالى ـ المصحِّحة للاتصاف بالسمع والبصر ـ على حياتنا؛ وهذا ممنوع؛ لمخالفة حياته ـ تعالى ـ لحياتنا.

والثانية: أنه لا يسلم أن السمع والصمم ضدان، وأن البصر والعمى ضدان؛ بل هما متقابلان تقابل العدم والملكة[(٥)]؛ وعليه فلا

(١) انظر: الأربعين (١٦٤)، والمحصل (١٧١)، والمطالب العالية (٣/ ١٩٣).
(٢) انظر: أبكار الأفكار (١/ ٤٢٠)، وغاية المرام (١٤٥).
(٣) انظر: المواقف مع شرحه (٨/ ٩٩ ـ ١٠٠).
(٤) انظر: شرح العقيدة السنوسية (٩٩)، ولباب العقول (٢١٥ ـ ٢١٦).
(٥) قال الجرجاني: «المتقابلان بالعدم والملكة: أمران أحدهما وجودي والآخر عدمي، وذلك الوجودي لا مطلقًا؛ بل من موضوع قابل له». التعريفات (١٩٨).

يلزم من عدم اتصافه بالسمع والبصر اتصافه بالصمم والعمى؛ لجواز عدم قابليته للاتصاف بهما أصلًا»[١].

والحجتان المذكورتان ضعيفتان؛ وهذا الدليل العقلي صحيح، و«هذه الطريقة مما كان يحتج بها السلف والأئمة في إثبات صفات الكمال»[٢]، والأشاعرة اتبعوهم فيها[٣].

والجواب عن الحجة الأولى من وجهين:

۞ **الوجه الأول:** أن يقال: الممنوع قياسُ صفات الله تعالى على صفاتنا قياسًا يقتضي المساواة بين الخالق والمخلوق؛ فهذا ممنوع غاية الامتناع؛ أما هذا الدليل فهو من قياس الأولى ـ في جانب التنزيه ـ؛ وهذا لا محذور فيه.

وتوضيح ذلك: أن «طريقة الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه: الاستدلال على الرب تعالى بذكر آياته، وإن استعملوا في ذلك القياس؛ استعملوا قياس الأولى، ولم يستعملوا قياس شمول تستوي أفراده، ولا قياس تمثيل محض؛ فإن الرب تعالى لا مثل له، ولا يجتمع هو وغيره تحت كلي تستوي أفراده؛ بل ما ثبت لغيره من كمال لا نقص فيه فثبوته له بطريق الأولى، وما تنزه عنه غيره من النقائص فتنزهه عنه بطريق الأولى»[٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا النمط هو الذي كان السلف والأئمة ـ كالإمام أحمد وغيره من السلف ـ يسلكونه من القياس العقلي في أمر الربوبية، وهو الذي جاء به القرآن؛ وذلك أن الله سبحانه لا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قياس الشمول الذي

---

(١) انظر: الأربعين (١٦٤)، والمحصل (١٧١)، والمطالب العالية (٣/ ١٩٣)، وأبكار الأفكار (١/ ٤٢٠)، وغاية المرام (١٤٥)، والمواقف مع شرحه (٨/ ٩٩ ـ ١٠٠).
(٢) درء التعارض (٤/ ٣١). وانظر: التدمرية (١٥١).
(٣) انظر: درء التعارض (٤/ ٣١).
(٤) الرد على المنطقيين (١٥٠).

تستوي أفراده، ولا تحت قياس التمثيل الذي يستوي فيه حكم الأصل والفرع؛ فإن الله تعالى ليس كمثله شيء؛ لا في نفسه المذكورة بأسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولكن يسلك في شأنه قياس الأولى؛ كما قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]؛ فإنه من المعلوم أن كل كمال ونعت ممدوح لنفسه لا نقص فيه يكون لبعض الموجودات المخلوقة المحدثة فالرب الخالق الصمد القيوم القديم الواجب الوجود بنفسه هو أولى به، وكل نقص وعيب يجب أن ينزه عنه بعض المخلوقات المحدثة الممكنة فالرب الخالق القدوس السلام القديم الواجب وجوده بنفسه هو أولى بأن ينزه عنه»[١].

۞ **الوجه الثاني**: أن من أشهر من قدح في هذا الدليل: الآمدي، وهو قد استدل على صفتي السمع والبصر بدليل الكمال ـ كما سبق بيانه ـ؛ وهو من جنس هذا الدليل؛ فإذا كان الآمدي يقرر أن السمع والبصر من صفات الكمال؛ وإذا قُدِّر عدم اتصاف الباري بها كان ناقصا بالنسبة إلى من اتصف بها من مخلوقاته؛ ومحال أن يكون الخالق أنقص من المخلوق[٢] ـ فإنه يقال: «لو لم يتصف بصفات الكمال لاتصف بنقائضها، وهي صفات نقص؛ فيكون أنقص من بعض مخلوقاته»[٣].

فعادت الحجة التي اعترض عليها إلى الحجة التي احتج بها، وبه يتبين أن هذا الاعتراض لا وجه له.

أما الحجة الثانية فالجواب عنها من ثلاثة أوجه:

---

(١) شرح الأصبهانية (٤٥٦ ـ ٤٥٧). وانظر منه أيضا (٥٣٢ ـ ٥٣٥) ففيه توضيح أكثر واستدلال. وانظر كذلك في هذا الموضوع: الرد على المنطقيين (١٥٤)، ومجموع الفتاوى (١٤١/٩)، (٣٤٩/١٢).

(٢) انظر: درء التعارض (٣٨/٤).

(٣) المصدر السابق.

۞ **الوجه الأول:** لا يُسلَّم أن التقابل بين السمع والصمم، وبين البصر والعمى من قبيل تقابل العدم والملكة؛ بل هو من تقابل السلب والإيجاب؛ لأن تقابل العدم والملكة لا يمكن أن يرد في صفات الله تعالى؛ لأن كونه قابلًا لها خاليًا عنها يقتضي أن يكون ممكنًا؛ وذلك ممتنع في حقه.

فإذن السمع والبصر ونحوهما من صفاته: إما واجبة له أو ممتنعة، والثاني باطل قطعًا؛ إذ لا دليل عليه، ولا يمكن لأحد أن يقيم الدليل على امتناع اتصافه بالسمع والبصر[1]؛ فثبت وجوب اتصافه بهما، وهو المطلوب[2].

۞ **الوجه الثاني:** لو سلَّمنا أن التقابل بين السمع والصمم وبين البصر والعمى من تقابل العدم والملكة؛ فإنه «يقال: الموجودات نوعان: نوع يقبل الاتصاف بأحد هذين كالحيوان، وصنف لا يقبل ذلك كالجماد، ومن المعلوم أن ما قبل أحدهما أكمل ممن لا يقبل واحدا منهما، وإن كان موصوفًا بالعمى والصمم والخرس، فإن الحيوان الذي هو كذلك أقرب إلى الكمال ممن لا يقبل لا هذا ولا هذا، إذ الحيوان الأبكم الأعمى الأصم يمكن أن يتصف بصفات الكمال، وما يقبل الاتصاف بصفات الكمال أكمل ممن لا يقبل الاتصاف بصفات الكمال.

فإذا كان قد عُلم أن الرب تعالى مقدس عن أن يتصف بهذه النقائص مع قبوله للاتصاف بصفات الكمال؛ فلأن يقدَّس عن كونه لا يقبل الاتصاف بصفات الكمال أولى وأحرى، وهذا معلوم ببداهة

(١) وأضعف الإيمان أن الخصوم هنا ـ وهم الأشاعرة ـ متفقون مع أهل السنة على عدم امتناعهما عليه سبحانه، بل أنه متصف بهما بالفعل.

(٢) انظر: التدمرية (١٥٦ ـ ١٥٨).

العقول»(١)؛ فكل عاقل يدرك أن الحجر الذي لا يقبل السمع والبصر أنقص من الحي الأصم الأعمى، وإذا كان الباري ﷻ منزَّهًا عن نفي هذه الصفات ـ مع قبوله لها ـ فتنزيهه عن امتناع قبوله لها أولى وأحرى(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالرب إن لم يقبل الاتصاف بصفات الكمال لزم انتفاء اتصافه بها، وأن يكون القابل لها ـ وهو الحيوان الأعمى الأصم الذي يقبل(٣) السمع والبصر ـ أكمل منه؛ فإن القابل للسمع والبصر ـ في حال عدم ذلك ـ أكمل ممن لا يقبل ذلك؛ فكيف المتصف بها؟! فلزم من ذلك أن يكون مسلوبا لصفات الكمال ـ على قولهم ـ، ممتنعا عليه صفات الكمال.

فأنتم فررتم من تشبيهه بالأحياء؛ فشبهتموه بالجمادات، وزعمتم أنكم تنزهونه عن النقائص؛ فوصفتموه بما هو أعظم النقص»(٤).

۞ **الثالث**: «أن يقال: مجرد سلب هذه الصفات نقصٌ لذاته، سواء سُمِّيَتْ عمًى وصممًا وبكمًا، أو لم تُسَمَّ، والعلم بذلك ضروري؛ فإنا إذا قدرنا موجودَين: أحدهما يسمع ويبصر ويتكلم، والآخر ليس كذلك ـ كان الأول أكمل من الثاني.

ولهذا عاب الله سبحانه من عبد ما تنتفي فيه هذه الصفات، فقال تعالى عن إبراهيم الخليل: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم: ٤٢]، وقال أيضا في قصته: ﴿فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣] ، وقال تعالى عنه: ﴿قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ

(١) درء التعارض (٤/ ٣٨ ـ ٣٩).
(٢) انظر: التدمرية (١٥٩).
(٣) في الأصل: «لا يقبل»، وهو خطأ قطعًا.
(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٨٩).

تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُواْ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾ قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٧٢ ـ ٧٧].

وكذلك في قصة موسى في العجل: ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾ [النّحل: ٧٦]، فقابل بين الأبكم العاجز، وبين الآمر بالعدل الذي هو على صراط مستقيم»[(١)].

❀ ❀ ❀

(١) التدمرية (١٦٣ ـ ١٦٤).

❁ المسألة الثانية ❁

مناقشة قدح بعضهم في الاستدلال بدليل الكمال

سبق أن ذكرت أن الرازي قرر دليل الكمال في بعض كتبه[١]؛ لكنه ضعفه في المحصَّل[٢] بقوله: «وهذا ضعيف؛ لأن لقائل أن يقول: الماشي أكمل ممن لا يمشي، والحسن الوجه أكمل من القبيح، والواحد منا موصوف به؛ فلو لم يكن الله تعالى موصوفًا به لزم أن يكون الواحد منا أكمل من الله تعالى».

والملاحظ في كلامه أنه لما لم يقدر على أن يوهن من قوة هذه الحجة الرصينة؛ عدل إلى إلزام أصحابه بإثبات ما يفرون من إثباته؛ فهو يقول لهم: إن أثبتم السمع والبصر لحجة الكمال المذكورة؛ لزمكم إثبات المشي والوجه، وإذا كان المانع من إثباتهما كونهما من صفات الأجسام؛ فليكن هو المانع من إثبات السمع والبصر؛ إذ هما من صفات الأجسام!

ولقد أصاب الأشاعرة حين أثبتوا صفتي السمع والبصر بحجة الكمال آنفة الذكر، وهي حجة نقلية أثرية ـ كما سبق ـ.

وأخطئوا حين نفوا عن الله تعالى ـ بطريق التأويل ـ صفاتِ الكمال الثابتة له في النصوص، مع أن هذه الحجة دليل عليها أيضًا.

كما أن الرازي أصاب في إلزام أولئك بذاك اللازم، وفي بيان تناقضهم؛ حين قبلوا حجة في موضع، وردوها في موضع من جنسه.

وأخطأ حين دفع في صدر هذه الحجة وضعف الاستدلال بها على ثبوت السمع والبصر للباري ﷻ.

---

(١) انظر: الأربعين (١٦٤)، والمطالب العالية (٣/ ١٩١ ـ ١٩٢)، ومعالم أصول الدين (٥٥).
(٢) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (١٧٢).

أما الحق المحض فمع أهل السنة الذين آمنوا بالكتاب كله، وأثبتوا لله تعالى صفات الكمال الواردة جميعًا؛ كالسمع والبصر، والحكمة والمجيء والإتيان والنزول والوجه المتصف بالجلال والإكرام.

ومهما يكن من شيء؛ فإن كون السمع والبصر من صفات الكمال قضيةٌ ثابتةٌ في العقل دون أدنى شك، والنقل أرشد إليها؛ فقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾﴾ [فاطر: ١٩] «فبيَّن أن البصير أكمل»[١].

وقال سبحانه: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢] «فدل على أن السميع البصير الغني أكمل، وأن المعبود يجب أن يكون كذلك»[٢].

على أنه ينبغي حسن الفهم لقيد مهم يزول معه كل إشكال عن قاعدة الكمال هذه؛ وذلك أنها مقيدة بالكمال الذي لا يتضمن نقصًا بوجه من الوجوه.

فاحتُرز بهذا عما هو للمخلوق كمال، وهو للخالق نقصٌ لاستلزامه نقصا؛ فيُنفى عنه؛ كالأكل والشرب مثلًا؛ فالآكل والشارب من المخلوقين أكمل ممن لا يأكل ولا يشرب؛ لكن الأكل والشرب يستلزم الحاجة إلى الغير، ودخول شيء في الآكل الشارب وخروج شيء منه، وما يتوقف كماله على غيره أنقص مما لا يحتاج في كماله إلى غيره؛ «فإن الغني عن الشيء أعلى من الغني به، والغني بنفسه أكمل من الغني بغيره»[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٨١).
(٢) المصدر السابق (٦/ ٨٢).
(٣) المصدر السابق (٦/ ٨٧).

المطلب الثالث:
اللوازم التي تلزم الأشاعرة في إثباتهم السمع والبصر

ظهر بما سبق في المطلَبين المتقدِّمين مدى اضطراب مذهب الأشاعرة واختلافهم في صفتي السمع والبصر، ويجدر ختم المقام بالوقوف عند بعض اللوازم التي تلزمهم ـ أو تلزم بعض أئمتهم ـ في قولهم في هاتين الصفتين الكريمتين.

أولًا:

تقدم أن طائفة من أساطين الأشاعرة استدلوا على إثبات صفتي السمع والبصر بالأدلة السمعية، ومنهم: الرازي والإيجي والجرجاني والسنوسي والبيجوري وغيرهم.

وهذا المسلك يتناقض مع أصلهم باعتبار الأدلة النقلية ظنية؛ فلا يُستدل بها على مسائل أصول الدين.

قال الرازي ـ بعد أن ساق عشرة أمور زعم أن الأدلة النقلية مبنية عليها؛ فتفيد ظنيتها ـ: «وإذا ثبت هذا؛ ظهر أن الدلائل النقلية ظنية، وأن العقلية قطعية، والظن لا يعارض القطع»[(١)].

وإذا كان هذا موقفهم من أدلة الكتاب والسنة؛ فما بالهم يستدلون بهذه الأدلة «الظنية» في قضية عقدية لا يُقبل فيها إلا القطع؟!

(١) معالم أصول الدين (٢٤). وانظر ما ذكره الجويني في الشامل (٣١). والمسألة عندهم من الشهرة بحيث يستغنى عن التطويل في الاستشهاد عليها.

وهل هذا إلا أمارة الاضطراب؟!

ولذا فقد عتب الآمدي على أصحابه الذين استدلوا بالأدلة النقلية في هذا الباب، مبديا الوجه القبيح للمسلك الذي اختطوه في التعامل معها؛ حيث قال: «ولربما استند بعض الأصحاب ههنا إلى السمعيات دون العقليات، والمحصِّل يعلم أن كل ما يُتمحل من ذلك فغير خارج عن قبيل الظنيات والتخمينات؛ وذلك لا مدخل له في اليقينيات»[١].

وقال أيضًا: «وربما استروح بعض الأصحاب في إثبات السمع والبصر لله تعالى إلى ظواهر واردة في الكتاب والسنة ... وهي غير مفيدة لليقين، ولا خروج لها عن الظن والتخمين، والتمسك بما هذا شأنه في إثبات الصفات النفسية وما يطلب فيه اليقين ممتنع»[٢].

إذن كلام رب العالمين، وحديث رسوله الأمين ﷺ ما هو إلا ضربٌ من الظن والتخمين، والاستدلال به في اليقينيات ممتنع! فاللهم غُفرا.

ومع ما حمله هذا الكلام الساقط من قبح وشناعة؛ فلا بد من الاعتراف بأنه طردٌ للموقف الأشعري الهزيل من الأدلة النقلية؛ فلم يكن الآمدي إلا متشبِّثًا به.

وعليه؛ فالأشاعرة المستدلون بالأدلة النقلية ههنا: هم بين النكوص والإعراض عن هذا الاستدلال النقلي، والرجوع إلى جادة المذهب ـ كما نادى بهم الآمدي ـ.

أو الإقرار بأن ما قعّدوه من ظنية الأدلة النقلية، وما انبنى عليه

(١) غاية المرام (١٤٧).

(٢) أبكار الأفكار (١/ ٤١٠).

من توقِّي الاستدلال بها في كثير من المسائل، أو تقديم العقل عليها ـ مسلكٌ خاطئ مرذول.

أو فليُقروا على أنفسهم بالاضطراب؛ حيث أقدموا على شيء وأحجموا عن نظيره.

ولا ينكر اضطراب الأشاعرة ـ فيما أعتقد ـ إلا جاهل أو جاحد.

والعجيب أن الرازي ـ وهو أكثر من أصَّل للأشاعرة قاعدة ظنية الأدلة النقلية وتقديم العقل عليها ـ حين وصل إلى صفتي السمع والبصر: استدل عليهما بأدلة نقلية؛ ثم أورد على نفسه سؤالًا: كيف تستشهد بالنقل مع أنك قد قلت في أول الكتاب: إن التمسك بالنصوص النقلية غير جائز في العقليات؟

ثم أجاب بقوله: «نحن ما ذكرنا ذلك السؤال هناك لاعتقادنا أنه لا يمكن الجواب عنه؛ بل الجواب عنه: إجماع الأمة على جواز التمسك بنصوص الكتاب والسنة في المسائل القطعية، وفي هذا الموضع كلام طويل»[(١)].

وقد علق د. الزركان عليه بقول: «على أن قوله الأخير لن يغني فتيلًا، بل هو مجرد مَخلص لا أكثر ولا أقل؛ وذلك بدليل أني لم أر له في كافة كتبه إلا القول بأن النصوص ظنية الدلالة، وأنها لا تتقدم على العقليات.

والدليل على أنه مخلص أيضًا: أنه قال: «وفي هذا الموضع كلام طويل» مع أنه لم يبين شيئًا من هذا الكلام الطويل ولو مختصرًا، رغم أن الموقف يحتاج إلى البتِّ في هذه المسألة، ولا يضيره ـ لو أنه كان يقول بهذا الإجماع ـ أن يبحث ببضعة أسطر وجه حجية هذا

(١) نهاية العقول (١/٢٥٦ ـ ب) ـ مخطوط ـ، نقلاً عن: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية (٣٢٠ ـ ٣٢١).

الإجماع أسوة بما أفاض به في أول الكتاب من بحث الموقف المضاد»[(١)].

ومهما يكن من شيء؛ فإن هذا الموضع كافٍ في نقض كل ما سوّده من صفحات طويلة قرر فيها ظنية النقل وتقديم العقل.

وهو كافٍ ـ مرة أخرى ـ في إثبات اضطراب القوم وتناقضهم.

ثانيًا:

وقع في كلام بعض الأشاعرة ـ أثناء الاستدلال على صفتي السمع والبصر ـ: تقرير أن كثرة الأدلة النقلية عليهما مانعة من تأويلهما.

وتوضيح ذلك: أنه قد جاء في المواقف وشرحه[(٢)]: «المقصد السادس: في أنه تعالى سميع بصير.

السمع دل عليه، وهو مما عُلم بالضرورة من دين محمد ﷺ؛ فلا حاجة إلى الاستدلال عليه كما هو حق سائر الضرورات الدينية، والقرآن وكذا الحديث مملوء به بحيث لا يمكن إنكاره ولا تأويله».

وقرر نحو هذا: التفتازاني[(٣)].

وهنا حُق أن يقال: إذا كانت كثرة الأدلة على الصفة مانعة من تأويلها؛ فما بال الأشاعرة قد أولوا صفات جمة دلت عليها أدلة كثيرة في الكتاب والسنة؛ كالنزول والمحبة والوجه وغيرها؟

بل ربما كانت الأدلة ـ في الكثرة ـ مثل أو تزيد على أدلة السمع والبصر؛ كصفة العلو؟

---

(١) المصدر السابق (٣٢١).

(٢) (٨/٩٩).

(٣) في شرح المقاصد (٤/١٣٨).

فيلزمهم ـ طردًا لهذا التأصيل ـ إثبات هذه الصفات المؤوَّلة كما هو الشأن في السمع والبصر، والتوبة إلى الله من تحريف الكلم عن مواضعه؛ وهذا لا محيص لهم عنه.

أو فليسلِّموا أنهم مضطربون متناقضون.

ثالثًا:

لا يُخفي الأشاعرة اعتقادهم بأن السمع والبصر من صفات الأجسام؛ وعلى قاعدتهم: فهما موهمتان للتشبيه؛ وتفريعًا على هذا الذي اختلج في نفوسهم فإنهم يسارعون إلى نفي أن يكون اتصاف الله بهما بجارحة أو اتصال، أو أن يكون سمعه بصماخ أو بصره بحدقة، إلى آخر ما يذكرون[1]، وقد تقدم التفصيل في هذا.

وهذا ما اعترف به الرازي حيث قال ـ في معرض مناقشة دليل الكمال ـ: «لأن لقائل أن يقول: الماشي أكمل ممن لا يمشي، والحسن الوجه أكمل من القبيح، والواحد منا موصوف به؛ فلو لم يكن الله تعالى موصوفًا به لزم أن يكون الواحد منا أكمل من الله تعالى.

فإن قلت: هذا صفة كمال في الأجسام، والله تعالى ليس بجسم؛ فلا يتصور ثبوته في حقه، **قلتُ: فلم قلتَ بأن السمع والبصر ليسا من صفات الأجسام؟!**»[2].

فأقر الرازي بأن السمع والبصر كالمشي والوجه؛ فالجميع ـ في زعمه ـ من صفات الأجسام.

---

(١) انظر: العقيدة النظامية (٣١)، والمقصد الأسنى (٦٥)، وشرح السنوسي (١٠٠)، وتحفة المريد (٩٨)، وحاشية الشرقاوي (٢٥٧).

(٢) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (١٧٢).

بل كاد في كتابه «المطالب العالية»[(١)] أن لا يثبت السمع والبصر نظرا لارتباط الصفتين بما أسماه: الآلات وسلامتها وتأثيرها؛ ثم بنى على هذا التوقف في إثباتهما، لكنه عاد من بعد فمال إلى أن الإثبات هو الأولى والأخلق!

وهذا مثال لمدى الارتباك الذي بدا عليه الأشاعرة في موقفهم من هاتين الصفتين الجليلتين.

وعودًا على بدء أقول: إنه يلزم مؤولة الأشاعرة أن يصرحوا بتأويل صفتي السمع والبصر طردا لقاعدتهم؛ فإنهم إذا أولوا العين والوجه واليد ـ مثلًا ـ بحجة إيهامها التشبيه[(٢)] وأثبتوا السمع والبصر ـ كانوا متناقضين؛ فالسمع والبصر ـ طردًا لقولهم ـ موهمان للتشبيه أيضًا؛ إذ لا يعقلان إلا في الأجسام! بل لعلهما من أشد الصفات إيهاما للتشبيه؛ إذ لا يكاد أن يخلو منهما مخلوق حي!

أما مفوِّضتهم فهم ملزمون بمحو كل تعريف للسمع والبصر من كتبهم ـ فهي طافحة بأنهما: صفتان يُدرك بهما المسموع والمبصر ـ، وتفويض المعنى إلى الله تعالى! طردا لقاعدتهم بتفويض معنى الصفات الموهمة للتشبيه.

فإن قالوا: نحن نثبتهما مع تنزيههما عن سمات الحدوث.

فيقال ـ مع غض النظر عما أدخلوه تحت مسمى «سمات الحدوث» ـ: لم لا تقولون هذا في كل صفة أولتموها؟! فالعين ثابتة لله مع تنزيهها عن سمات الحدوث، وكذا الوجه واليد والساق، وهلم جرًّا؛ ومن ثم يزول مذهب التأويل بالكلية! ويُحفظ للنصوص حرمتها.

---

(١) (٣/ ١٩١).

(٢) تعالى الله أن يكون قد أثبت لنفسه صفات موهمة للتشبيه. إنما توهم التشبيه ثمرةٌ لمرض يعرض للقلوب التي لم تعظم الله حق تعظيمه، ولم تسلم لوحيه.

ثم يقال أيضًا: إذا كان الأشاعرة يلمزون أهل السنة أتباع السلف بالتشبيه لإثباتهم صفتي النزول والقدم مثلًا؛ فلأهل السنة أن يصفوهم بالوصف نفسه لإثباتهم السمع والبصر!

فإن قالوا: النزول والقدم من صفات الأجسام؛ إذ لا يعقلان إلا فيها.

قيل: والسمع والبصر ـ إذن ـ من صفات الأجسام؛ إذ لا يعقلان إلا فيها؛ بل لعلهما بالأجسام ألصق من النزول والقدم!

فإن قالوا: نحن ننزِّه السمع والبصر عن سمات الحدوث.

قيل: وأهل السنة أشد منكم حرصًا على تنزيه النزول والقدم وجميع صفاته سبحانه عن مماثلة المخلوقين.

وعلى كل حال؛ فلو أنصفوا لأذعنوا بأن «القول في بعض الصفات كالقول في بعض»[1]؛ فهذه حجة لا حيلة لهم معها؛ كفيلة بنقض مذهب التأويل من القواعد.

والخلاصة أن الأشاعرة بين أمرين: إما التخلي عن إثبات هاتين الصفتين ـ طردًا للحجة الداحضة التي أوَّلوا ما أوَّلوا من الصفات لأجلها ـ فيكشفوا الستر عن مخالفتهم المسلمين، بل الرسل وأتباعهم أجمعين.

أو أن يتخلوا عن منهجهم المؤسَّس على تأويل الصفات الموهمة للتشبيه ـ في زعمهم ـ، ويقروا بأن ثبوت القدر المشترك في أصل الصفة بين الخالق والمخلوق لا محذور فيه؛ لأن القدر المميِّز الفارق بينهما حاصل.

---

(١) التدمرية (٣١).

أو فليشهدوا على أنفسهم ـ تارة أخرى ـ بالتناقض والاضطراب، والله المستعان.

رابعًا:

تقدم ـ في المسألة الثالثة من المطلب الأول ـ بسط الحديث عن جعل الأشاعرة صفتي السمع والبصر صفتين ذاتيتين، ومناقشته.

وتأسيسًا على ما سبق فإنه يقال: إن الأشاعرة يلزمهم أحد أمرين:

إما التصريح ـ دون مواربة ـ بأن صفتي السمع والبصر بمعنى العلم؛ وعليه فيسلم لهم دليل حلول الحوادث؛ لكنهم بهذا يخرجون عن السمع والعقل واللغة والعرف، ويتضح اتباعهم غير سبيل المؤمنين.

أو الاعتراف بأنهما صفتان فعليتان تختلفان عن العلم القديم[1]؛ حيث يسمع سبحانه حين يكون الصوت، ويبصر حين يكون المبصَر، وهذا هو المسلك الصحيح الموافق للعقل والنقل ولنهج السلف الصالح.

وبالتالي فيلزمهم التخلِّي عن شبهة حلول الحوادث ـ كما اعترف الرازي بهذا[2] ـ.

فإن حلول الحوادث ـ أو التجدد ـ الذي فرُّوا منه إن أثبتوا

---

(١) علمه تعالى على منزلتين: علم بالشيء قبل وجوده ـ وهو المقصود بالذكر هنا ـ، وعلم به بعد وجوده. انظر توضيح ذلك في: الرد على المنطقيين (٤٦٦).

(٢) حيث قال في الأربعين (١٦٦ ـ ١٦٧): «ولقائل أن يقول: أليس أن كون السمع والبصر مدركين للمسموع والمبصر موقوف على حضور المبصر والمسموع؟ وهذا الإدراك الذي هو موقوف على حضور المسموع مغاير لتلك الصفة التي هي غير موقوفة على حضور المسموع والمبصر؟ فيلزمكم أن يكون كون الله تعالى مدركًا للمسموعات والمبصرات: صفة متجددة».

الصفات الفعلية ـ كالاستواء والنزول والمجيء ـ يلزمهم مثله في إثبات السمع والبصر سواء بسواء.

خامسًا:

ذُكر سابقا أن من أئمة الأشاعرة من أثبت صفتي السمع والبصر بدليل الكمال.

وهؤلاء يلزمهم أن يثبتوا الصفات التي عطلوها عن الله تعالى بالدليل نفسه.

فالمحبة صفة كمال، ومن يحب أكمل ممن لا يحب.

والرحمة صفة كمال، ومن يرحم أكمل ممن لا يرحم.

والحكمة صفة كمال، وذو الحكمة أكمل ممن هو فاقد لها.

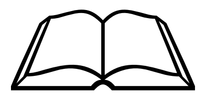
والعلو صفة كمال، والعالي أكمل من السافل .. وهلم جرًّا.

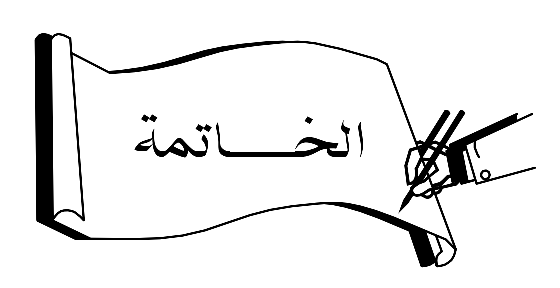
فهذا كله مما أرشد إليه العقل الصريح كما أرشد في السمع والبصر سواء بسواء.

فإن التزموا هذا اللازم ورجعوا إلى الحق انتقض شطرٌ كبيرٌ من أقوالهم المخالفة لمنهج السلف.

وإلا يفعلوا؛ فقد ثبت عيانًا تناقضهم واضطرابهم.

والله تعالى أعلم.





الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وإذ قد وصلت إلى آخر مطافٍ في أروقة هذا البحث ـ الذي أرجو أن أكون قد وفقت فيه إلى بيان الحق دون شطط ـ فمن المناسب أن يُختم بتدوين أهم النتائج المستفادة منه:

أولاً: اتضح أن البحث في منهج الأشاعرة في هاتين الصفتين ـ على وجه الخصوص ـ كافٍ في نقض كثير من أصولهم، وإيضاح بعدهم عن متهج الحق في باب الصفات.

ثانيًا: أبرزتْ صفحاتُ البحث أن الأشاعرة قد أصابهم داء الفِرق من قبلهم ومن بعدهم؛ ألا وهو الاضطراب والتناقض؛ فيثبتون الشيء ويردُّون نظيره دون حجة معتبرة.

وأنَّى لمن كان من أهل السنة ـ صدقًا ـ أن يكون كذلك؟!

ثالثًا: ظهر من خلال عرض أقوالهم أنه ليس لهم في هذا الباب مذهب؛ بل مذاهب، بل وحجم الخلاف بينها كبير.

وفي هذا ما يجلِّي للمنصِف الفرق بين المذهب الحق والمذهب الباطل.

إذ لما اجتمع أهل السنة والجماعة على الإذعان لأدلة الكتاب

والسنة، واطراح كل رأي أو هوى دونها؛ أضحى قولهم في الاعتقاد واحدًا، ومذهبهم متفقًا، وأما من سواهم فالاختلاف بينهم كثير.

رابعًا: لعله قد تبين مما سبق أن نسبة الأشاعرة إلى إثبات هاتين الصفتين ـ هكذا بإطلاق ـ فيه نظر كبير.

وأن دعوى موافقتهم لمنهج أهل السنة وطريقة السلف الصالح في إثباتهما ـ تأباها الحقائق.

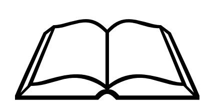
خامسًا: إذا كان الأشاعرة مخالفين للحق في جوانب كثيرة مما يُدعى فيه موافقتهم لأهل السنة؛ فكيف بما عداه؟!

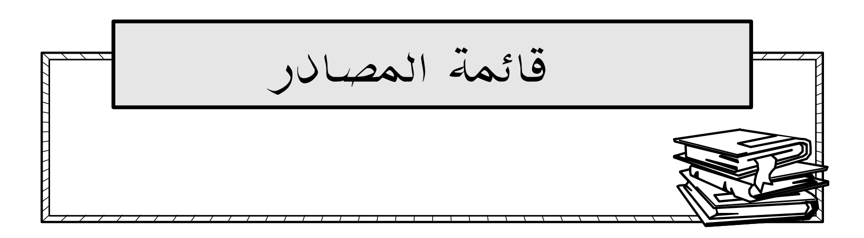
فهل سيقال بعد هذا: إنهم من أهل السنة؟!

وأخيرًا.. فإنني أدعو الباحثين إلى وضع مذهبهم في بقية صفات المعاني تحت مجهر التحقيق والتدقيق لبيان حقيقة دعوى موافقة أهل السنة فيها.

والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وصلَّى الله وسلم على سيد ولد آدم، وعلى آله وصحبه أجمعين.





۞ أولاً: **القرآن الكريم**

۞ ثانيًا: **الكتب المطبوعة:**

١ ـ **إبطال التأويلات لأخبار الصفات**، لأبي يعلى الفراء، تحقيق محمد الحمود النجدي، دار غراس، ط الأولى ١٤٣٤هـ

٢ ـ **أبكار الأفكار في أصول الدين**، لسيف الدين الآمدي، تحقيق أحمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٣هـ

٣ ـ **الأربعين**، للرازي، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار الجيل، ط الأولى ٢٠٠٤م.

٤ ـ **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، لإمام الحرمين عبد الملك الجويني، تحقيق أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ ط الثالثة ـ ١٤١٦ هـ.

٥ ـ **الأسماء والصفات**، للبيهقي، دار إحياء التراث العربي.

٦ ـ **الإشارة إلى مذهب أهل الحق**، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق محمد السيد الجليند وآخرون، وزارة الأوقاف، مصر، ١٤٢٠هـ.

٧ ـ **الإشارة في علم الكلام**، لفخر الدين الرازي، تحقيق هاني محمد حامد، المكتبة الأزهرية للتراث .

٨ ـ **أصول الدين**، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ ط الثالثة ـ ١٤٠١هـ.

٩ ـ **الاقتصاد في الاعتقاد**، للغزالي، تحقيق مصطفى القباني، المطبعة الأدبية بمصر، ط الأولى.

١٠ ـ **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به،** لأبي بكر الباقلاني، تحقيق زاهد الكوثري، مؤسسة الخانجي،ط الثانية١٣٨٢هـ

١١ ـ **تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد،** للشيخ إبراهيم بن محمد البيجوري، دار الكتب العلمية، بيروت ـ ط الأولى ـ ١٤٠٣ هـ.

١٢ ـ **التدمرية،** لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط الخامسة ١٤١٩ هـ.

١٣ ـ **التعريفات،** للشريف علي محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط عام ١٤١٦هـ.

١٤ ـ **جامع الرسائل،** لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار العطاء، الرياض ـ ط الأولى ـ ١٤٢٢ هـ.

١٥ ـ **حاشية السيالكوتي،** مع شرح المواقف.

١٦ ـ **حاشية الشرقاوي على شرح الهدهدي على العقيدة السنوسية،** لعبد الله حجازي الشرقاوي، اعتنى به: محمد نصار، دارة الكرز، ط الأولى ٢٠١١م

١٧ ـ **درء تعارض العقل والنقل،** لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، من مطبوعات جامعة الإمام بالرياض، ط الأولى١٤٠٠هـ.

١٨ ـ **ذم التأويل،** لابن قدامة، تحقيق بدر البدر، ط الأولى ١٤٠٦هـ.

١٩ ـ **الرد على المنطقيين، لشيخ الإسلام ابن تيمية، إدارة ترجمان السنة، باكستان ـ ط الثانية ـ ١٣٩٦هـ.**

٢٠ ـ **سنن أبي داود،** لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تعليق: محمد عبد الحميد، دار الكتب العلمية.

٢١ ـ **الشامل في أصول الدين،** للجويني، تحقيق هلموت كلوبفر، دار العرب، ١٩٨٨م.

٢٢ ـ **شرح الأصبهانية،** لابن تيمية، تحقيق محمد السعوي، مكتبة دار المنهاج، ط الأولى ١٤٣٠هـ

٢٣ ـ **شرح السنوسية،** للسنوسي، مطبعة جريدة الإسلام، ١٣١٦هـ.

٢٤ ـ **شرح المقاصد،** لمسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني تحقيق عبد الرحمن عميرة، منشورات الشريف الرضي، ط الأولى١٤٠٩هـ.

٢٥ ـ **شرح المواقف**، للشريف علي الجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوني والحلبي على شرح المواقف، ضبط وتصحيح: محمود الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤١٩ هـ.

٢٦ ـ **طريق الهجرتين**، لابن القيم، تحقيق يوسف بديوي، دار ابن كثير، ط الثانية ١٤١٩هـ

٢٧ ـ **عقائد الأشاعرة**، لمصطفى باحو، المكتبة الإسلامية، ط الأولى ١٤٣٣هـ

٢٨ ـ **العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية**، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية بالقاهرة، ط ١٤١٢هـ.

٢٩ ـ **غاية المرام**، للآمدي، تحقيق حسن الشافعي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر، ١٣٩١هـ.

٣٠ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني**، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، (بدون معلومات الطبع).

٣١ ـ **فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية**، لمحمد صالح الزركان، دار الفكر.

٣٢ ـ **القاموس المحيط للفيروز أبادي**، (طبعة قديمة بدون معلومات الطبع والنشر).

٣٣ ـ **لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول**، ليوسف بن محمد المكلاتي، تحقيق: فوقية حسين محمود، دار الأنصار بمصر، ط الأولى ١٩٧٧م.

٣٤ ـ **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**، لأبي الحسن الأشعري، محمد الضاوي، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤٢١هـ.

٣٥ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، جمع عبد الرحمن ابن قاسم ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة ١٤١٦هـ.

٣٦ ـ **محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين**، للرازي، راجعه: طه عبد الرؤوف، مكتبة الكليات الأزهرية.

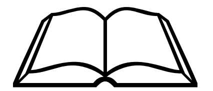
٣٧ ـ **المطالب العالية من العلم الإلهي**، للرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، ط الأولى ١٤٠٧هـ

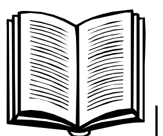
٣٨ ـ **معالم أصول الدين**، للرازي، مراجعة: طه عبد الرؤوف، مكتبة الكليات الأزهرية.

٣٩ ـ **المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى،** للغزالي، تحقيق أحمد قباني، دار الكتب العلمية.

٤٠ ـ **نهاية الإقدام في علم الكلام،** للشهرستاني، تحرير ألفرد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة (بدون معلومات الطبع).

٤١ ـ **هداية المريد لعقيدة أهل التوحيد،** لمحمد عليش، من منشورات جامعة السنوسي بليبيا، ١٣٨٨هـ.





فهرس الموضوعات

الموضوع — الصفحة

❁ **المقدمة** ٥

❁ **تمهيد** ٩

المبحث الأول: معتقد الأشاعرة في صفتي السمع والبصر، واستدلالهم عليه ١٥

المطلب الأول: معتقد الأشاعرة في صفتي السمع والبصر ١٥

المطلب الثاني: متعلق صفتي السمع والبصر عند الأشاعرة ١٧

المطلب الثالث: استدلال الأشاعرة على ثبوت صفتي السمع والبصر ١٩

المبحث الثاني: نقد مذهب الأشاعرة في صفتي السمع والبصر ٢٥

المطلب الأول: نقد معتقدهم في صفتي السمع والبصر ٢٥

المطلب الثاني: مناقشة قدح بعضهم في الاستدلال العقلي على صفتي السمع والبصر ٤٠

المطلب الثالث: اللوازم التي تلزم الأشاعرة في إثباتهم السمع والبصر ٤٨

❁ **الخاتمة** ٥٧

قائمة المصادر ٥٩

فهرس الموضوعات ٦٣

